

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفقه الباهر في صوم المسافر

بحوث استدلالية في مسائل فقهية خلافية

الشيخ

محمد اليعقوبي (دام ظله)

المدخل الرئيسي: يعقوبي، محمد

العنوان و المؤلف: الفقه الباهر في صوم المسافرين: بحوث إستدلالية في مسائل فقهية خلافية / محمد
اليعقوبي.

بيانات النشر: قم: گوهر ماندگار ، ١٤٣٤ ق. = ٢٠١٣ م. = ١٣٩٢ ش.

بيانات التوزيع: ٤٠٠ ص.

شابك: ٨ - ٥٨ - ٢٧٧٠ - ٩٦٤ - ٩٧٨

حاله الفهرسة: الفيا (الفهرسة قبل نشر)

الملاحظات: المصادر في الحاشية

الموضوع: صوم المسافر

الموضوع: الفقه الجعفري، قم ١٤ ق.

الموضوع: الفقه المقارن.

تصنيف الكونغرس: ١٣٩٢ ف ٧ ص ١٨ BP

تصنيف الديوثي: ٢٩٧ / ٣٥١



اسم الكتاب: الفقه الباهر في صوم المسافرين

المؤلف: الشيخ محمد اليعقوبي ◆ الناشر: قم المقدسة / گوهر ماندگار

الكمية: ١٠٠٠ نسخ ◆ الطبعة: الاولى

شابك: ٨ - ٥٨ - ٢٧٧٠ - ٩٦٤ - ٩٧٨

جميع الحقوق محفوظة لدار الصادقين للطباعة و النشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الفقه الباهر في صوم المسافر

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد خلقه أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

ألف الفتهاء (قدس الله أرواحهم) الكثير من الكتب والرسائل في (صلاة المسافر)، لكن أحداً منهم لم يكتب^(١) في (صوم المسافر)، وربما كان عذرهم أن أكثر أحكام السفر مشتركة بين الصلاة والصوم للأحاديث الدالة على الملازمة بين التقصير والإفطار. وإن كتاب الصلاة يسبق بحسب المنهجية المتعارفة كتاب الصوم فيتم تناول المباحث في كتاب الصلاة، وليس من الصحيح تكرارها في كتاب الصوم.

ولكننا خلال متابعتنا وحضورنا لبحث سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد اليعقوبي (دام ظله الشريف) والذي يتعرض فيه للمسائل الخلافية المعمقة، وجعل منها بعض المسائل المتعلقة بصوم المسافر، ثم استطرد منها -بحسب ما اقتضاه البحث- إلى مسائل أخرى من صوم المسافر وقضائه وجدنا أن المباحث الاستدلالية الخاصة بـ(صوم المسافر) كثيرة ومعقدة، ولا يمكن الاكتفاء بما يتقدم بحثه في كتاب الصلاة، لذا كان من المفيد إصدار هذا الكتاب المستقل الذي يجمع جملة من المباحث الاستدلالية في أحكام صوم المسافر وقضائه.

(١) راجع كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة).

ونلفت النظر هنا إلى أن سماحته تناول في بحثه الشريف عدة مسائل تتعلق بالمسافر كاحكام من عمله السفر أو إمكان تعدد الوطن إلا أننا لم ندرجها هنا لأن وضعها في كتاب الصلاة أليق، وهي منشورة في الأجزاء المتعددة من فقه الخلاف.

وزاد في أهمية هذا الكتاب:

١- المنهجية المتميزة التي اتبعها سماحة المرجع اليعقوبي (دام ظله) في بحثه الشريف الذي تصدر تقاريره تبعاً في موسوعة (فقه الخلاف)، والذي تميز بالعمق العلمي والاستيعاب والموسوعية واستقصاء الأقوال والاحتالات والجرأة العلمية وامتزاج العلوم - كالأصول والرجال والعقائد والتاريخ والعلوم الأكاديمية - في بوتقة واحدة، واتساق المسائل المتعددة في منظومة منسجمة متكاملة وغيرها من الخصائص.

٢- الإبداع في عدد من النتائج التي توصل إليها سماحته في البحث والتي لم يسبق لها أحد مما ساهم في حل جملة من المشكلات المثارة في هذه المسائل ككون الحضر وما يحكمه شرط واجب أم وجوب، وأن سقوط الصوم عن المسافر رخصة أم عزيمة، وحدود اللزامة بين التقصير والإفطار، مضافاً إلى بعض التأسيسات الأصولية التي تناولها بمقدار ما يسعه البحث، كالمناقشة في كبرى عدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية، وأن مقدمات الوجوب لا يجب تحصيلها وأن مقدمات الواجب يجب تحصيلها، والعلاقة بين مطلب تعلق الأمر بالطبائع أو بالأفراد، ومطلب جواز أمر الأمر مع علمه بانتفاء شرطه، وأطروحة المرجح المساوي التي أسسها سماحته، ونحوها.

٣- إن جمع المسائل ذات الموضوع الواحد - كصوم المسافر - في بحث واحد كشف عن حصول حالات من عدم الانسجام في الحكم بين هذه المسألة وتلك في الكتب الفقهية، بل كشف أن بعض الأبحاث تعتبر من مستأنف

القول الذي لا جدوى منه، فإذا جاز الصوم المندوب في السفر فلا معنى للخلاف في جواز الصوم المندوب في السفر ولزومه لأن موضوعه الصوم المندوب في ذاته، وإذا جاز الصوم المندوب في السفر فلا معنى للبحث والخلاف في جواز السفر في النذر المعين إذ لا مشكلة حينئذٍ في البين حتى يبحث فيها، وهكذا.

إن موسوعة (فقه الخلاف) تمثل منعطفاً في البحث الاستدلالي المعاصر، وتعيد لمدرسة النجف الأشرف تألقها وتفوقها ورسالتها، ففي الكتاب استعراض نادر لآراء ومباني واستدلالات القدماء والمعاصرين ومن مدرستي النجف وقم وغيرهما.

وهذا الكتاب شاهد على ذلك «لِمَنْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ» أو «تَعْيَهَا أُذُنٌ وَأَعْيَةٌ».

ويقع الكتاب في قسم:

الأول: أحكام صوم المسافرين.

الثاني: مسائل في قضاء صوم المسافرين له دخل ببعض مطالب القسم

الأول.

استغرق البحث في هذه المسائل واحد وثلاثين أسبوعاً، راسياً ابتداءً من

الأول من صفر ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٦/١٢/٢٠١١ حتى ١٨/محرم/١٤٣٤ الموافق

٢٠١٢/١٢/٣.

نسأل الله تعالى أن يديم علينا لطفه وتوفيقاته -ومنها هذا البحث

الشريف- بركات جوار سيد الأوصياء وإمام المتقين أمير المؤمنين علي بن أبي

طالب (عليه السلام).

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة الناشر:
	القسم الأول
	من أحكام الصوم في السفر
٩	مقدمة:
١٠	الاستدلال من القرآن الكريم على كون الإفطار في السفر غزمية لا رخصة:
١٨	المسألة في روايات العامة وأقوال فقهاءهم:
٢٤	الاستدلال على الحكم في روايات أهل البيت (عليهم السلام):
	تنبيهان:
٣٠	١- التمسك على الالتزام بين التقصير والإفطار والجواب عنها:
٣٥	٢- صحة صوم المسافر إذا كان جاهلاً:
٤٠	هل الحضر وما يحكمه قيد للوجوب أم لا؟
٤٦	المنافسة في كبرى عدم وجوب الفحص في الشهاد الموضعية:
٥٨	الموارد المستثناة من حكم الإفطار في السفر:
٦٠	(الأول: الصوم المتدوب):
٧٠	(الثاني: الصوم المنذور في السفر):
٧١	الإشكال الثبوتي على صحة نذر إحرام الحج قبل الميقات:
٨٩	فروع على القول بالوجوب:
٩١	(الثالث: السفر بعد الزوال):
٩١	أقوال علماء العامة:
٩٤	أقوال علمائنا في المسألة وهي ثمانية والاستدلال عليها:
١٠٨	تحليل الروايات والأقوال والترجيح بينها:
١٢٤	العلاقة بين الجمع بـ(و) والجمع بـ(أو) بين سببين لمسبب واحد:
١٣٩	مما يستدل به على أن حكم الصوم في السفر هو التخيير:
١٥٤	فروع على صوم المسافر:
١٥٤	(الفرع الأول) هل يجوز السفر في شهر رمضان اختياراً؟

الموضوع	الصفحة
فوائد مرتبطة بالمسألة	١٧٠
١- المراد بکراهة السفر في شهر رمضان	١٧٠
٢- هل الأفضل الحضور والصوم أم السفر لزيارة الإمام الحسين (عليه السلام)؟	١٧٣
٣- ارتفاع الكراهة بعد الليلة الثالثة والعشرين	١٧٦
(الفرع الثاني) صوم المسافر إذا رجع إلى وطنه وما يحكمه	١٧٧
روايات تدل على أن حكمه التخيير	١٨٦
القول بالتخيير	١٩٥
خارطة لأحكام الصوم في السفر:	١٩٩
(الفرع الثالث) جواز السفر في الواجب المعين	٢٠٢
أولاً- النذر	٢٠٢
ثانياً- العهد واليمين	٢٢٢
ثالثاً- الإجارة	٢٢٥
(الفرع الرابع) لا يجوز للصائم تناول المظفر .. حتى يبلغ حد الترخص	٢٢٨
المناقشة في موارد جريان الملازمة بين التخصيص والإفطار	٢٣٣
(الفرع الخامس) في المراد من حد الترخص وأقسامه في الذهاب والإياب	٢٣٩
(الفرع السادس) من آداب صوم المسافر	٢٧٢
١- كراهة الجماع والتعملي من المفطرات	٢٧٢
٢- الإمساك التأديبي	٢٧٩
القسم الثاني	
مسائل في قضاء صوم المسافر	
مقدمة	٢٨٥
المسألة الأولى: إذا فاته شهر رمضان أو بعضه بمرض أو .. ومات في نفس شهر رمضان أو بعده بحيث لم يتمكن من القضاء لاستمرار العذر	٢٨٥
(المطلب الأول) عدم وجوب القضاء عنه لو كان القوات بمرض أو حيض أو نفاس ومات قبل أن يتمكن من القضاء	٢٨٦
(المطلب الثاني) وجوب القضاء عنه إذا كان سبب إتيان السفر مطلقاً حتى لو لم يتمكن من القضاء	٢٨٩
قول مشهور بإلحاق السفر بغيره	٢٩١
فائدتان: (الأولى) على القول بإلحاق السفر بغيره من الأعذار فإن المناط في وجوب القضاء	

الموضوع	الصفحة
هو التمكن منه	٣٠٦
(الثانية) إن الوجوب لا يسقط عن المسافر بالسفر، وإنما لا يصح منه	٣٠٧
(فروع)	٣٠٨
المسألة الثانية: إذا فاته شهر رمضان لمرض واستمر إلى رمضان آخر: سقط قضاؤه	٣٠٩
(المطلب الأول) سقوط القضاء عمن أفطر لمرض واستمر به المرض حتى رمضان الآخر	٣٠٩
(المطلب الثاني) فيما لو كان العذر غير المرض كالسفر الموجب للإفطار واستمر به إلى رمضان الآخر، فهل يلحق بالمرض أم لا؟	٣٣٣
التشكيك في كون رسالة العلل لابن شاذان رواية عن الإمام الرضا (عليه السلام)	٣٤٠
محاولات آخر لتصحيح رواية العلل لابن شاذان	٣٤٩
فرع: إن كان سبب فوات الصوم هو المرض، وكان العذر في التأخير غيره مستمراً من حين برئه إلى رمضان آخر أو العكس، فإنه يجب القضاء أيضاً في هاتين صورتين	٣٥١
إشكال وجوابه للسيد الخميني (قدس سره)	٣٥٣
المسألة الثالثة: إذا أفطر متعمداً ثم سافر بعد الزوال لم تسقط عنه الكفارة وإذا مرض أو حاضت المرأة أو نفست سقطت	٣٦٤
المسألة عند العامة	٣٦٧
الأقوال في المسألة	٣٦٨
(القول الأول) عدم سقوط الكفارة مطلقاً مهما كان السبب البطلان للصوم	٣٦٨
(القول الثاني) السقوط مطلقاً	٣٨٠
(القول الثالث) التفصيل بين الأسباب الإضطرارية للإفطار والأسباب الاختيارية فتسقط الكفارة في الأول دون الثاني	٣٨٦
مناشئ الاختلاف في المسألة والقول المختار	٣٨٧
القول المختار	٣٩٧
جدول محتويات الكتاب	٣٩٩